

**KPMG**

cutting through complexity™

# مزايا قطر للتطوير العقاري (شركة مساهمة قطرية)

سياسة استقلالية و تناوب التدقيق

النسخة العربية

31 يناير 2013

## المحتويات

1. الغرض ..... 2
2. خلفية معلومات ..... 2
3. تعيين المدقق الخارجي ..... 2
4. توفير الخدمات الأخرى غير التدقيق من قبل المدققين الخارجيين ..... 2
5. الخدمات المسموح بها: ..... 3
6. الخدمات المحظورة: ..... 3
7. ترتيبات الفوترة: ..... 4
8. متطلبات إجرائية أخرى ..... 4
9. تناوب المدقق الخارجي ..... 4
10. تعيين موظفين من شركة تدقيق الحسابات الخارجية ..... 4
11. الخدمات التي تقدمها الشركات بخلاف المدققين الخارجيين ..... 4
12. المراجعة السنوية ..... 4

## 1. الغرض

الهدف من هذه السياسة هو ضمان الحفاظ على استقلالية التدقيق، في الواقع والمظهر، بحيث ينظر إلى التقارير المالية الخارجية لشركة مزايا قطر للتطوير العقاري (ش.م.ق) (يشار إليها أدناه "مزايا") بأنها قوائم ذات مصداقية وثقة عالية.

## 2. خلفية المعلومات

إن الإشراف على ترتيبات التدقيق الخارجي لمزايا هو من مسؤولية لجنة التدقيق في الشركة. إن ضمان الحفاظ على استقلالية التدقيق الخارجي هو واحد من الجوانب الرئيسية لأداء هذه المسؤولية. وقد تم اعتماد هذه السياسة الرسمية المتعلقة باستقلالية التدقيق الخارجي من قبل اللجنة لتحقيق هذا المطلب.

تغطي هذه السياسة المجالات التالية:

- توفير خدمات الضمان ذات الصلة من قبل المدققين الخارجيين لمزايا
- تناوب المدقق الخارجي.
- تعيين موظفين من شركة التدقيق الخارجي.
- العلاقات بين المدقق الخارجي ومزايا.

## 3. تعيين المدقق الخارجي

- يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مدرجاً في سجل المدققين وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها في الدولة.
- يعتبر أنه يملك معرفة كاملة بكافة الوقائع والظروف ذات الصلة، وقادر على ممارسة الحكم الموضوعي والغير متحيز حول جميع القضايا الواردة في مهمة المدقق الخارجي.
- لم يكن أحد العاملين في هذه الشركة موظف في شركة مزايا في وظيفة رقابة مالية، في غضون سنتين قبل بدء عملية التدقيق الخارجي.
- لا يسمح بمكافآت مباشرة لشركاء التدقيق لديه لقاء بيع خدمات غير التدقيق إلى شركة مزايا

## 4. توفير الخدمات الأخرى غير التدقيق من قبل المدققين الخارجيين

المبادئ العامة التي ينبغي تطبيقها في تقييم خدمات الضمان ذات الصلة، هي على النحو التالي:

- يتوجب على المدقق الخارجي عدم المشاركة في إنتاج معلومات مالية أو إعداد بيانات مالية، والتي يمكن أن ينظر لها على أن المدققون يقومون بتدقيق أعمالهم. وهذا يشمل توفير خدمات التقييم عندما يشكل هذا التقييم معلومات مدرجة في المعلومات المالية المدققة.
- يتوجب على المدقق الخارجي عدم تأدية أي وظيفة خاصة بالإدارة، وأن لا يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الإدارية.
- ينبغي على المدقق الخارجي أن لا يكون مسؤولاً عن تصميم وتنفيذ نظم المعلومات المالية; و
- ينبغي الحفاظ على الفصل بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي.

## 5. الخدمات المسموح بها:

تقدم هيئة قطر للأسواق المالية توجيهات حول دور المدقق الخارجي في المادة (19) من قانون حوكمة الشركات (القانون). حيث أن القانون يمنع الشركة من الحصول على أية خدمات أخرى أو مشورة من المدقق الخارجي.

ومع ذلك، إذا أرادت الشركة تعيين مدقق خارجي للخدمات الأخرى، فيتوجب عليها اتباع الإجراءات التالية:  
أ) يتوجب على لجنة التدقيق الموافقة المسبقة على جميع عمليات التدقيق التنظيمية والقانونية، وخدمات الضمان ذات الصلة المقدمة من قبل المدقق الخارجي.  
ب) اعتماد قاعدة الإمتثال أو الشرح، وتقديم التبرير المناسب في التقرير السنوي لحوكمة الشركات.

وبصرف النظر عن خدمات التدقيق الرئيسية المرتبطة بعمليات التدقيق التنظيمية والقانونية، يجوز للشركة تعيين مدققها الخارجي لتقديم الخدمات التالية، مع الحصول على موافقة مسبقة من لجنة التدقيق:

- خدمات الضمان الأخرى (مثال: مراجعة الحسابات المدينة، تقييم مخاطر الأعمال، مسح رضا العملاء، الخ...).
- تقديم المشورة بشأن السياسات المحاسبية (بما في ذلك الآراء بشأن الامتثال بالممارسات المحاسبية الدولية والقطرية).
- تقديم مشورة الإدراج/ الحذف من سوق الأسهم.
- التدريب التقني/ المحاسبي

## 6. الخدمات المحظورة:

من غير المناسب أن يقوم المدققون الخارجيون لشركة مزايا قطر بتقديم الخدمات التالية:

- مسك الدفاتر / الخدمات الأخرى ذات الصلة بالسجلات المحاسبية أو البيانات المالية.
- تصميم نظم المعلومات المالية;
- التقييم / خدمات التقييم / الآراء المتعلقة بعدالة العرض;
- خدمات التدقيق الداخلي;
- خدمات التمويل المنظم;
- خدمات العناية الواجبة;
- الخدمات القانونية (وهذه الخدمات يتوجب تقديمها فقط من شخص مؤهل في القانون);
- خدمات الالتزام و التخطيط والإستراتيجية الضريبية;
- وظائف الإدارة;
- وسيط / تاجر / مستشار استثمارات / الخدمات المصرفية الاستثمارية،
- الخدمات الإكتوارية;
- توفير موظفين مؤقتين للقيام بمهام محددة (مثال: إعاره موظفين للإدارة المالية);
- المساعدة في توظيف الإدارة العليا;
- خدمات الضرائب الشخصية لموظفي شركة مزايا قطر والذين يشغلون مناصب مرتبطة بإعداد التقارير المالية

من أجل الأهداف المبينة أعلاه ، فإن الموظفين التاليين معنيون بالقيام بدور إشرافي على التقارير المالية:

- الرئيس التنفيذي للشركة.
- المدير المالي / كبير الموظفين الماليين
- المراقب المالي

وبالتالي تنطبق هذه المحظورات على كل مكاتب شركة التدقيق الخارجي التي تقدم خدماتها إلى شركة مزايا قطر ، بما في ذلك المكاتب والشركات التابعة لها في الخارج.

## 7. ترتيبات الفوترة

ترتيبات الفوترة للخدمات المقدمة من قبل المدققين الخارجيين لشركة مزايا قطر يجب أن لا تتضمن أية أتعاب مشروطة (على سبيل المثال: دفع رسوم النجاح يتوقف على ما إذا كانت هناك عائدات للصفحة أم لا).

## 8. متطلبات إجرائية أخرى

بغض النظر عن سياسات شركة مزايا قطر، يتوقع من المدققين الخارجيين لشركة مزايا قطر الالتزام بصرامة بالسياسات الداخلية الخاصة بهم فيما يتعلق بالاستقلالية وجميع التوجيهات التنظيمية والمهنية ذات الصلة.

في حين أن هذه السياسة لا تنص على نسبة معينة لأتعاب الخدمات "الأخرى" بالمقارنة مع خدمات التدقيق، ينبغي متابعة هذه النسبة من قبل لجنة المراجعة. وفقاً لذلك، ينبغي الإبلاغ عن طبيعة الخدمات التي يقدمها المدققون الخارجيون لشركة مزايا قطر ومستوى الرسوم المترتبة عليها إلى لجنة التدقيق وبشكل تفصيلي على أساس ربع سنوي، ليتسنى للجنة التدقيق القيام بدورها الرقابي.

يتوجب متابعة التطور في الممارسات المحلية والخارجية المتعلقة بخدمات الضمان ذات الصلة وبشكل مستمر لضمان أن سياسات شركة مزايا قطر تبقى متوافقة مع أفضل الممارسات.

## 9. تناوب المدقق الخارجي

التعيين المستمر للمدققين الخارجيين لشركة مزايا قطر يجب أن يتم التأكيد عليه بشكل سنوي من قبل مجلس الإدارة. يتوجب على شركة مزايا قطر تغيير مدققها الخارجي مرة كل ثلاث سنوات.

## 10. تعيين موظفين من شركة تدقيق الحسابات الخارجية

توظيف أي شريك تدقيق أو مدير تدقيق سابق من شركة التدقيق الخارجي، يتطلب أولاً الموافقة من قبل رئيس لجنة التدقيق، شريطة أن تكون قد مرت سنتان على مغادرة المذكورين لشركة التدقيق الخارجي.

لا توجد أية قيود أخرى على تعيين الموظفين الآخرين من شركة التدقيق الخارجي.

## 11. الخدمات التي تقدمها الشركات الأخرى بخلاف المدققين الخارجيين

يتوجب على لجنة التدقيق الموافقة المسبقة على جميع خدمات التدقيق وخدمات الضمان المرتبطة بها والمقدمة من قبل الشركات بخلاف المدققين الخارجيين. يتوجب على أي شركة تقدم مثل هذه الخدمات تلبية المتطلبات المنصوص عليها في السياسة، حسب مقتضى الحاجة.

يجب الموافقة على أية تنازلات عن هذه السياسة من قبل لجنة التدقيق وأن يتم توثيقها في محاضر الاجتماع.

## 12. المراجعة السنوية

تخضع هذه السياسة إلى مراجعة سنوية وتحديث (متى انطبق ذلك) من قبل أمين سر لجنة التدقيق، ويتم عرضها على لجنة التدقيق للموافقة عليها.